

البيان الختامي لمؤتمر باريس الذي يؤكد المرجعيات الدولية لعملية السلام، ويشدد على حل الدولتين، ويرحب بقرار مجلس الأمن رقم 2334 بشأن الاستيطان*

باريس، 15 / 1 / 2017. [مقتطفات]

[....] في أعقاب الاجتماع الوزاري المنعقد في باريس في 3 حزيران / يونيو 2016، اجتمع المشاركون في المؤتمر في باريس في 15 كانون الثاني / يناير 2017، من أجل تأكيد دعمهم للحل العادل والدائم والشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأكدوا أن حل الدولتين القائم على التفاوض، [و]الذي تعيش بموجبه فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب بسلام وأمن، هو الحل الوحيد الكفيل بتحقيق السلام الدائم.

وشدّدوا على أهمية تجديد التزام الطرفين بهذا الحل، واتخاذ الخطوات الملحة لتغيير مسار الميول السلبية القائمة في الميدان، ومن ضمنها استمرار أعمال العنف والأنشطة الاستيطانية الجارية، واستهلال المفاوضات المباشرة الجديدة.

* المصدر: الدبلوماسية الفرنسية، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://tinyurl.com/zmrplhl>

وكررُوا أن من شأن حل الدولتين القائم على التفاوض أن يلبي تطلعات الطرفين المشروعة، ومن ضمنها تلبية حق الفلسطينيين بالدولة والسيادة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 نهائياً، وتلبية احتياجات إسرائيل الأمنية، وحل جميع قضايا الوضع النهائي على أساس قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 (1967) و338 (1973)، وكما ذكروا بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

وشددوا على أهمية مبادرة السلام العربية لعام 2002، باعتبارها إطاراً شاملاً لحل الصراع العربي . الإسرائيلي، ممّا يسهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وأشادوا بالجهود الدولية الرامية إلى إحراز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ضمنها اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2334 في 23 كانون الأول / ديسمبر 2016، الذي يدين بوضوح الأنشطة الاستيطانية والتحرير وجميع أعمال العنف والترهيب، ودعوا الطرفين إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإحراز التقدم ميدانياً نحو حل الدولتين، وتوصيات اللجنة الرباعية الصادرة في 1 تموز / يوليو 2016، والمبادئ التي أبدتها وزير الخارجية الأميركي في 28 كانون الأول / ديسمبر 2016.

وأحاطوا علماً بأهمية معالجة الوضع الإنساني والأمني المتردي في قطاع غزة، ودعوا إلى اتخاذ خطوات سريعة لتحسين هذا الوضع.

وشددوا على أهمية امتثال الفلسطينيين والإسرائيليين للقانون الدولي، ومن

ضمنه القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

[.....]